

التدقيق المشترك بين صعوبات التطبيق وتحسين أداء التدقيق (دراسة استطلاعية لآراء إدارات المصارف ومراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/العراق)

باسمة فالح النعيمي

قسم المحاسبة والإدارة- فاكولتي العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة كويه- كوردستان/العراق

Basima.falih@koyauniversity.org

الملخص

يعد التدقيق المشترك أحد أساليب التدقيق الخارجي، وقد تعددت تجارب البلدان في هذا المجال وتنوعت بين استخدامه بشكل إجباري أو بشكل اختياري، والملاحظ أنه غالباً ما يكون تطبيقه على المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص، ويتميز باشتراك مكاتب من مكاتب تدقيق الحسابات في إنجاز أعمال التدقيق والخروج بتقرير تدقيق مشترك وبمسؤولية تضامنية بين المكاتب، وهذا من شأنه أن يعمل على تحسين أداء التدقيق الخارجي وبما يتجاوز الكثير من المشاكل التي كانت ترافق التدقيق الفردي.

وقد تناول الجانب النظري للبحث موضوع التدقيق المشترك من حيث تعريف التدقيق المشترك، استعراض تجارب بعض البلدان في مجال تطبيقه، وعرض لأبرز وجهات النظر المؤيدة أو المعارضة له، فضلاً عن استكشاف تجربة تطبيقه في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق وذلك باختبار فرضيات البحث من خلال استبانة تم تصميمها للمعنيين بهذه التجربة وهم كل من إدارات المصارف العراقية الخاصة ومراقبي الحسابات، وقد خلص البحث إلى أنه مقارنة بالتدقيق الفردي فإن التدقيق المشترك قد أدى إلى تحمّل إدارات المصارف بعض الأعباء الإضافية، كما واجه

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2019/12/10

القبول: 2020/1/13

النشر: ربيع 2020

الكلمات المفتاحية:

Joint Audit,

Double Audit,

Dual Audit, Individual audit,

Joint Audit Report.

Doi:

10.25212/lfu.qzj.5.2.16

مراقبو الحسابات بعض الصعوبات، إلا أنه في المقابل قد أدى هذا التدقيق المشترك إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي في عدد من المجالات.

الكلمات الدالة: التدقيق المشترك، التدقيق المضاعف، التدقيق الثنائي، التدقيق الفردي، تقرير التدقيق المشترك.

المقدمة

تمثل المصارف الخاصة قطاعاً حيوياً ومؤثراً في الاقتصاديات القومية للبلدان لدورها الفاعل في توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية، ونتيجة الانفتاح الاقتصادي وكثرة العلاقات الاقتصادية بين البلدان وما يترتب عليها من تعاملات مصرفية، فقد ازدادت أهمية هذه المصارف وأصبحت تلقى اهتماماً واسعاً من حكومات بلدانها والجهات المعنية بأعمال القطاع المصرفي.

وانطلاقاً من دوره في النهوض بواقع الجهاز المصرفي العراقي بشكل عام والمصارف العراقية الخاصة بشكل خاص، ومساعدة هذه المصارف الخاصة في تجاوز المشاكل والمعوقات التي تواجهها فضلاً عن المخاطر المتنوعة التي تتعرض لها نتيجة كثرة تعاملاتها وتنوعها، فقد كان من بين الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي إصدار قراره بتطبيق أسلوب التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة اعتباراً من الحسابات الختامية للسنة المالية 2016، وذلك لرفع مستوى أداء التدقيق الخارجي وبما ينعكس فيما بعد وبشكل إيجابي على أداء هذه المصارف، وقد استند البنك المركزي العراقي في قراره هذا على تجارب البلدان الأخرى التي سبق وأن طبقت التدقيق المشترك سواءً بشكل إجباري أو اختياري، وذلك بهدف الاستفادة من المزايا التي تتحقق نتيجة تطبيقه.

وبالتالي نجد أنه من المناسب في المرحلة الحالية وبعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق التدقيق المشترك أن يتم تسليط الضوء عليه والتعرف على التجارب السابقة في هذا المجال، وأبرز المزايا المترتبة على تطبيقه وأية أعباء إضافية أو صعوبات جديدة ترافق تطبيقه.

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث:

بسبب الظروف التي كان يمر بها العديد من المصارف الخاصة والاختناقات والاختناقات ورغبة من البنك المركزي العراقي في رفع مستوى أداء التدقيق الخارجي صدر في 2016/4/28 قرار البنك المركزي ذي العدد 167/م/9 والذي يقضي بتدقيق حسابات المصارف الخاصة بأسلوب التدقيق المشترك اعتباراً من الحسابات الختامية للسنة المالية 2016، وبعد مرور ثلاث سنوات من بدء التطبيق كان لابد من وقفة متأنية لتقويم هذه الممارسة والوقوف على أهم إيجابياتها وأبرز سلبياتها، لذا جاء هذا البحث في محاولة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل تسبب التدقيق المشترك - مقارنة بالتدقيق الفردي- في إضافة أعباء على المصارف التي طبقتة؟
- 2- هل يواجه مراقبو الحسابات في التدقيق المشترك - مقارنة بالتدقيق الفردي- صعوبات جديدة؟

3- هل أدى التدقيق المشترك إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي؟

4- هل هنالك تأييد بالاستمرار بالتدقيق المشترك؟

ثانياً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في مساهمته في تسليط المزيد من الضوء على موضوع التدقيق المشترك، بسبب حادثة تطبيقه في العراق وقلة البحوث والدراسات في هذا المجال بشكل عام، كما أنه يقدم مساهمة متواضعة من شأنها أن تساعد في تشخيص الأعباء الإضافية والصعوبات التي ترافق التدقيق المشترك وكذلك ما قد يترتب عليه من تحسين لأداء التدقيق الخارجي، فضلاً عن التعرف على موقف كل من إدارات المصارف ومراقبي الحسابات من تجربة التدقيق المشترك.

ثالثاً: أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي :

- 1- التعرف على التدقيق المشترك واستعراض تجارب بعض البلدان في هذا المجال.
- 2- استعراض وجهات النظر المؤيدة أو المعارضة للتدقيق المشترك.
- 3- التعرف على أبرز الأعباء الإضافية والصعوبات التي تواجهها إدارات المصارف من جهة ومراقبو الحسابات من جهة أخرى والتي يفرزها تطبيق أسلوب التدقيق المشترك.
- 4- التعرف على مجالات تحسين أداء التدقيق الخارجي والمترتبة على أسلوب التدقيق المشترك.

5- استكشاف مدى استعداد ورغبة كل من إدارات المصارف ومراقبي الحسابات في الاستمرار بأسلوب التدقيق المشترك كما هو عليه، أو إجراء بعض التعديلات، أو التوقف عنه والعودة إلى التدقيق الفردي.

رابعاً: فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: "على الرغم من الأعباء الاضافية والصعوبات التي تواجهها إدارات المصارف ويواجهها مراقبو الحسابات إلا أن التدقيق المشترك قد أدى إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي".

الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان/العراق وبين الأعباء الاضافية التي تحملتها إدارات هذه المصارف والتي استجبت بعد التطبيق.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان/العراق وبين الصعوبات التي يواجهها مراقبو الحسابات والتي استجبت بعد التطبيق.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان/العراق وتحسين أداء التدقيق الخارجي في هذه المصارف.

4- تفضل إدارات المصارف ومراقبو الحسابات التدقيق المشترك على التدقيق الفردي.

خامساً: مجتمع البحث والعينة: يتكون مجتمع البحث من كل من:

1- المصارف العراقية الخاصة في إقليم كردستان/العراق والتي تطبق التدقيق المشترك وعددها (4) مصارف.

2- مراقبو الحسابات في إقليم كردستان/العراق من الصنف (1) وهم الذين - حصراً - يحق لهم تدقيق المصارف، والبالغ عددهم (21) مراقب حسابات بحسب النشرة الصادرة عن الجمعية العلمية للمحاسبين القانونيين في الإقليم لسنة 2019.

وقد تم توزيع استبانة البحث خلال شهر آب 2019 على إدارات المصارف ومراقبي الحسابات، وبواقع (61) استبانة، وتم استعادة (50) استبانة وتحليلها، أي بنسبة (82%) من الاستبانات الموزعة وهي نسبة جيدة.

المبحث الأول: الجانب النظري

أولاً: تعريف التدقيق المشترك يعرف التدقيق المشترك بأنه " تدقيق يقوم به إثنان (أو أكثر) من المدققين ويوقعان على تقرير التدقيق بصورة مشتركة، وأن هذا التدقيق قد تم العمل به في فرنسا منذ سنة 1966 للشركات المساهمة التي تنشر قوائم مالية موحدة" (Porter et al.,2014:827)، كما يعرفه (الجبر والسعدون) بأنه " قيام مدققين اثنين (أي مكثبي تدقيق) بتدقيق حسابات ذات المنشأة حيث يصدران تقرير تدقيق مشترك يوقعان عليه معاً ويتحملان بموجبه المسؤولية بشكل مشترك وغالباً ما يقومان بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق مع توزيع مهام العمل الميداني" (الجبر والسعدون، 2014:285)، أما (Herbinet) من (Mazars)¹ فقد قدم تعريفاً للتدقيق المشترك بأنه " حيث تقوم شركة بتعيين اثنين من مكاتب التدقيق المنفصلة للتعبير عن رأي مشترك في قوائمها المالية" (Herbinet,2014:2)، تعريف آخر للتدقيق المشترك بأنه " تدقيق القوائم المالية من قبل اثنين من المدققين المستقلين مع: جهود تدقيق متشاركة، تقرير تدقيق واحد يوقعه كلا المدققين، ومسؤولية مشتركة لكلا المدققين" (Ratzinger-Sakel et al.,2012:9).

مما سبق يمكن الوقوف أهم مجالات الاختلاف بين التدقيق الفردي والتدقيق المشترك وكالاتي:

- 1- في التدقيق المشترك فإن جهود التدقيق المتشاركة تتطلب –في الغالب- مزيداً من الوقت والجهد من كل من العميل والمدققين وذلك في المراحل الآتية:
 - أ- مرحلة اختيار اثنين من المدققين – على الأقل يكون أحدهما متخصص بنشاط العميل- والاتصال بهما كلاً على حده للحصول على موافقتهم المبدئية.
 - ب- مرحلة الاتفاق وتحديد الأجور وبالتالي التعاقد مع كل مدقق، ويتضمن خطاب التعاقد لكل منهما تحديداً واضحاً لمسؤوليته.

¹ Mazars: منظمة دولية متكاملة ومستقلة متخصصة في التدقيق، الاستشارات المحاسبية، الخدمات الضريبية والقانونية.

ت- مرحلة توزيع الأعمال بين المدققين وبطريقة تتناسب مع خبرة وسمعة كل منهما.

ث- مرحلة تخطيط أعمال التدقيق (العمل الميداني) من خلال الإجراءات التحليلية وما تتطلبه من ضرورة التشاور والتنسيق بين المدققين فضلاً عن الحاجة المتكررة لطلب المعلومات والوثائق من العميل لغرض جمع وتقييم أدلة الاثبات، ومن المرجح أن يحدث تكرار وإزدواجية في طلب هذه المعلومات والوثائق، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه المرحلة ربما يتم فيها اختصار الوقت نتيجة توزيع الأعمال بين اثنين من المدققين.

2- تقرير التدقيق المشترك (الموحد) يتطلب مزيداً من الوقت والجهد وذلك عند تجميع وتنسيق النتائج التي توصل لها كل مدقق - وقدم عنها تقريره المبدئي- لإنتاج تقرير واحد يعبر عن الرأي المشترك لكلا المدققين.

3- في التدقيق الفردي يسعى كل مدقق إلى حماية سمعته المهنية من خلال التزامه بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وبذلك يتحمل المسؤولية عن نتائج عمله، أما في حالة التدقيق المشترك فإن المسؤولية المشتركة تجعل كل مدقق في حالة حذر وتحوط من المخاطر التي قد تنشأ نتيجة عمل المدقق الآخر المشترك معه في العمل، ويرى (Lesage et al.) أن علاوة إضافية في الأجور قد يطلبها كل منهما لتغطية مخاطر المدقق الآخر، وهذا يترتب عليه تكاليف إضافية لعملية التدقيق (Lesage et al.,2011:9).

وعند الحديث عن التدقيق المشترك نجد أن هناك أنواعاً أخرى من التدقيق قد يفهم أنها تسميات أخرى للتدقيق المشترك إلا أن الواقع يشير إلى أنها مختلفة عنه، والآتي توضيح لكل منها:

1- التدقيق المضاعف (المزدوج) (double audit): في هذا النوع من التدقيق يتم انجاز أعمال التدقيق بشكلها الكامل مرتين، بينما في التدقيق المشترك لا يتم تكرار المهام بشكل تام، حيث يكون وضع خطة التدقيق وأعمال التدقيق بشكل منسق، ويتم توزيع إجراءات التدقيق بين اثنين من المدققين، ما يدل على وجود مراجعات متداخلة ورقابة جودة متبادلة وإصدار رأي واحد، وبالنظر لعدم وجود تعليمات حول التدقيق المضاعف-على حد علم المؤلفين- فإنه مجرد تشكيل نظري (Ratzinger-Sakel et al.,2012:9).

2- التدقيق الثنائي (dual audit) أو (shared audit): "حيث يقوم مكتب تدقيق واحد (وأحياناً أكثر) بتدقيق أجزاء من مجموعة ويقوم بإعداد تقرير إلى مكتب آخر والذي في النهاية يوقع على تدقيق المجموعة" (Herbinet,2014:2)، بتعبير آخر فإن

التدقيق الثنائي " يتم تنفيذه من قبل اثنين من المدققين المستقلين ويقومان بإعداد تقاريرهم الخاصة المستقلة، ومن ثم يقوم مدقق آخر باستخدام هذه التقارير في إعداد تقرير عن الكيان ككل" (https://en.wikipedia.org/wiki/Joint_audit).

نلاحظ أنه في الأساليب الثلاثة للتدقيق – المشترك، المضاعف، والثنائي- لا بد من الاستعانة بأكثر من مدقق خارجي واحد – على عكس التدقيق الفردي، إلا أن الأسلوب الذي يتم به انجاز أعمال التدقيق يختلف بشكل كبير في كل نوع عن الآخر، حيث أن مشاركة المدققين في هذه الأعمال تختلف بحسب نوع التدقيق فهناك هدف معين أو ظروف معينة من وراء استخدام أي من هذه الأساليب، إلا أنه بشكل عام فإن أكثر هذه الأساليب شيوعاً واستخداماً في الواقع العملي هو التدقيق المشترك، يأتي بعده التدقيق الثنائي وأخيراً التدقيق المضاعف حيث لا دليل على استخدامه بشكل واسع أو واضح.

ثانياً: تجارب البلدان الأخرى

بالنظر لحدثة موضوع التدقيق المشترك في البلدان العربية عموماً –مقارنة بالبلدان الأجنبية- وفي العراق بشكل خاص، نجد من المفيد أن نستعرض أهم تجارب التدقيق المشترك في بعض البلدان وكالاتي (Ratzinger-Sakel et al.,2012:11-15):

- 1- الدانمارك: للفترة من 1930 ولغاية 2004 كان يطلب من الشركات المسجلة في البورصة أن يتم تدقيقها بواسطة اثنين من المدققين المستقلين وتكون المسؤولية مشتركة، ولم يحدد القانون الدانماركي الكيفية التي يتم بها التشارك بين المدققين في أعمال التدقيق وفي أجور التدقيق، وفي سنة 2001 تبنى البرلمان الدانماركي قانون القوائم المالية الجديد حيث استدعى إنهاء التدقيق المشترك الالزامي اعتباراً من سنة 2005.
- 2- فرنسا: نظام التدقيق في فرنسا جذوره قديمة جداً في الاستخدام الاختياري لمراقبين متعددين للشركات الكبرى، أما الالتزام بتعيين اثنين على الأقل من المدققين فلم يبدأ حتى سنة 1966 وذلك بموجب قانون 1966 الذي ركّز بشكل أساسي على الشركات المدرجة وغير المدرجة والتي تزيد قيمة أسهم رأسمالها عن حد معين، وفي سنة 1984 تم تحديث نطاق التطبيق وأصبح التدقيق المشترك إلزامياً لكل الشركات التي تقوم بإعداد قوائم مالية موحّدة، في السبعينيات انتقدت مهنة المحاسبة وسلطات السوق المالي وبشكل متزايد نظام التدقيق المشترك لعدم قدرته على ضمان علاقات الزمالة والذي ساهم في

صعوبات في توزيع مهام التدقيق، الاتفاق على برامج تدقيق مشتركة، وتطبيق الطرائق بثبات، أما الآن فإن معايير التطبيق المهني تتطلب تخصيص متوازن للأعمال بين كلا المدققين لضمان آلية مراقبة ثنائية كفؤة.

- 3- كندا: في سنة 1923 وعقب فشل (Home Bank) في كندا فإن مراجعة قانون البنوك ترتب عليها متطلب المدققين الاثنين للبنوك وبمدة دوران سنتين، مع ذلك في سنة 1985 فإن هذا النظام لم يمنع فشل (Canadian Commercial Bank)، وفي سنة 1991 صدر قانون البنوك الذي تم بموجبه إلغاء التدقيق المشترك والسماح بتعيين مكتب تدقيق واحد ولا توجد متطلبات خاصة بتدوير المدققين.
- 4- السويد: لغاية سنة 2006 كان التدقيق المشترك إلزامياً في البنوك، ومنذ ذلك الوقت فإن سلطة الاشراف المالي السويدية لا تشترطه وإنما لديها الحق في تعيين مدقق ثاني (أو أكثر) لتدقيق شركات التأمين والبنوك، إلا أنها نادر ما تمارس هذا الحق والذي يحدث فقط عندما يعد ضرورياً.
- 5- بلدان المغرب العربي: في الجزائر التدقيق المشترك إلزامي في البنوك والمؤسسات المالية اعتباراً من سنة 2003، في المغرب التدقيق المشترك إلزامي للبنوك اعتباراً من سنة 1993 وللشركات المساهمة اعتباراً من سنة 1996، وفي تونس فإن كلاً من: البنوك، شركات التأمين، الشركات التي لديها حسابات موحدة، والشركات التي تزيد مطلوباتها عن حد معين كلها تخضع للتدقيق المشترك وبشكل إلزامي.
- 6- الكويت: أصبح التدقيق المشترك إلزامياً على الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية اعتباراً من سنة 1994.

أما في المملكة العربية السعودية فإن التدقيق المشترك إلزامي للبنوك بحسب نظام مراقبة البنوك لسنة 1966، ولشركات التأمين بحسب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني لسنة 2003، أما نظام الشركات لسنة 1965 فإنه يجيز تعيين أكثر من مراقب حسابات للشركة نفسها (الجبر والسعدون، 2014: 287). وفي جمهورية مصر العربية فإن التدقيق المشترك اختياريًا للشركات المساهمة بحسب القانون رقم 159 لسنة 1981، ولشركات التأمين بحسب قانون الاشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981، ولشركات التخصيم بحسب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 72 لسنة 2013، أما بالنسبة إلى كل من: البنوك، شركات التمويل العقاري، صندوق حماية المستثمر، صناديق الاستثمار، وشركات الإيداع والقيد المركزي فإن التدقيق المشترك يطبق بشكل إلزامي وفقاً لقانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003 (عبد القوي، 2017: 16).

وفي جمهورية العراق فقد أصدر البنك المركزي العراقي قراراً في 2016/4/28 بالزامية التدقيق المشترك على المصارف العراقية الخاصة وذلك ابتداءً من الحسابات الختامية للسنة المالية 2016، ويعزو البنك قراره هذا إلى الظروف التي تمر بها العديد من المصارف الخاصة والاختناقات والاضغاطات التي تعرضت لها مما يتطلب رفع مستوى أداء التدقيق الخارجي وبشكل فاعل.

من استعراض التجارب أعلاه يمكن أن نلاحظ الآتي:

- 1- من حيث البدء في تطبيق التدقيق المشترك: كانت كندا السبّاقة في تطبيقه وذلك في سنة 1923، تلتها الدانمارك في سنة 1930 ومن ثم فرنسا في سنة 1966.
- 2- على الرغم من أن كلاً من كندا والدانمارك من البلدان السبّاقة في تطبيق التدقيق المشترك إلاّ أنهما تخليا عن تطبيقه، فكندا ألغت تطبيقه في سنة 1991، أما الدانمارك فقد أوقفت تطبيقه في سنة 2005، وبذلك تبقى لفرنسا الريادة في الاستمرار في تطبيقه.
- 3- أما البلدان العربية فالمملكة العربية السعودية طبقت اعتباراً من سنة 1966 لذا تعد من أوائل البلدان العربية في تطبيقه تلتها جمهورية مصر العربية في سنة 1981، ومن ثم المغرب في سنة 1993، تلتها دولة الكويت في سنة 1994.
- 4- من حيث إلزامية التطبيق: في الوقت الحالي يعد التدقيق المشترك إلزامياً في كل من:
 - أ- فرنسا: للشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة فضلاً عن الشركات التي تعد قوائم مالية موحّدة.
 - ب- المملكة العربية السعودية: للبنوك ولشركات التأمين.
 - ت- جمهورية مصر العربية: البنوك، شركات التمويل العقاري، صندوق حماية المستثمر، صناديق الاستثمار، وشركات الإيداع والقيود المركزي.
 - ث- بلدان المغرب العربي: في الجزائر لكل من البنوك والمؤسسات المالية، في المغرب للبنوك والشركات المساهمة، وأخيراً في تونس للبنوك، لشركات التأمين، للشركات التي لديها حسابات موحّدة، وللشركات التي تزيد مطلوباتها عن حد معين.
 - ج- الكويت: للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

5- بشكل عام فإن المنشآت المالية –وبشكل خاص قطاع المصارف ويأتي بعدها قطاع شركات التأمين- تخضع أكثر من غيرها من الأنشطة إلى التدقيق المشترك، حيث تواجه المصارف أنواعاً متعددة من المخاطر فضلاً عن التعدد والتنوع في فئات أصحاب المصالح في هذا القطاع.

ثالثاً: التدقيق المشترك بين التأييد والمعارضة

ينقسم المهتمون بموضوع التدقيق المشترك بين مؤيد له ومعارض له، بعضهم ينطلق في موقفه من واقع تجارب عملية نتيجة تطبيقه- سواء بصورة إلزامية أو اختيارية- في بلدان معينة وعلى قطاعات أعمال محددة، وبعضهم الآخر بناءً على توقعاتهم لما ستكون عليه نتائج التطبيق مستنديين في ذلك إلى خبراتهم العملية، وهناك عدد من الدراسات والأبحاث – أغلبها تتضمن جانباً تطبيقياً أو استطلاعياً للآراء- تناولت التدقيق المشترك بعضها توصل إلى عدد من المزايا والفوائد التي تتحقق عنه وبالتالي توصي بتطبيقه، وبعضها الآخر توصل إلى العيوب أو التكاليف المترتبة عليه لذا توصي بالعودة إلى التدقيق الفردي، ونجد من المناسب أن نستعرض كلاً من وجهتي النظر هاتين للاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال:

1- حدّد (Herbinet) مزايا التدقيق المشترك في أربعة مجالات يمكن تلخيصها بالآتي(3:2014,Herbinet):

أ- المعرفة التقنية: حيث يمكن للجهات التي تطبقه أن تستفيد من الخبرات التقنية لأكثر من مكتب واحد للتدقيق، كما يؤدي إلى زيادة المعرفة التقنية من خلال تشجيع سوق تدقيق متعدد اللاعبين.

ب- النوعية: يحفز الإبداع ويمكن من دوران سهل ومتتابع لمكاتب التدقيق ويعرض مجال أوسع من المهارات ويسمح بالمقارنة في مستوى الخدمات بين المكاتب مما يرفع من جودة الخدمات، فضلاً عن أنه مواكب لمعايير التدقيق الدولية وبشكل خاص المعيار (600).

ت- الاستقلالية والموضوعية: يعزز استقلال المدقق ويقلل من خطر زيادة الألفة من خلال تدوير توزيع نطاق العمل الميداني بين المدققين المشتركين بعد عدد معين من السنوات، يعزز قدرات المدققين ، ويشجع الحوار الصحي بين مكاتب التدقيق اللذين تم التعاقد معهما.

ث- سياسة الاقتصاد الكلي: يمكن من الدخول الجديد إلى سوق تدقيق للشركات متعددة الجنسية، يشجع المنافسة، يمكن المكاتب الصغيرة من النمو، ويخفف من خطر تحول الأربعة الكبرى إلى الثلاثة الكبرى.

2- بحسب معهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة (ICPAS) Certified Public Institute of Accountants of Singapore فإن خاصية المسؤولية التضامنية في التدقيق المشترك تفيد في حرص كل مكتب من مكاتب التدقيق القائمين بالتدقيق المشترك على التحقق من انجاز الأعمال المكلف بها أو التي تم تكليف المكتب الآخر بها بمستوى جودة مرتفع، كما يجب أن يتأكد كل مكتب من أن إجمالي العمل المؤدع بين المكاتبين يشمل كل المكونات الرئيسية لمنشأة العميل (ICPAS,2015:5).

3- يرى بعضهم أن من مزايا التدقيق المشترك أن مكاتب التدقيق تعتبره فرصة لاختبار - عن قرب- طرائق التدقيق للمكتب الآخر، وذلك عندما يكون لدى المكتب الآخر خبرة استثنائية والتي يمكن أن تتوافق وبشكل جيد مع العمل المشترك، كما يمكن أن يكون للمكتب الآخر إمكانيات الموقع الجغرافي وهي ميزة مكملة، وبسبب مرونة ترتيبات العمل مع المكتب الآخر ربما يتم تجنب الاختناقات بسبب نقص الكادر أو أوقات الذروة (<http://www.expertsmind.com/questions/advantages-and-disadvantages-of-joint-audits-30130438.aspx>).

4- يذكر (Lesage et al.) أن التدقيق المشترك كان إحدى توصيات المفوضية الأوروبية (European Commission (EC) في الورقة الخضراء (Green Paper) التي صدرت بعنوان "سياسة التدقيق: دروس من الأزمة" (Audit Policy: Lessons from the Crisis) وذلك في 2010/10/13 على أثر فضيحة (Enron) وانهيار (Arthur Anderson)، حيث بدأت المخاوف من أن تنسحب واحدة من الشركات الأربعة الكبرى وتبقى الثلاثة الكبرى أو حتى الاثنتين الكبرى في سوق تدقيق المصارف (Lesage et al.,2011:2)، كما ترى المفوضية الأوروبية أن من فوائد التدقيق المشترك أنه عندما يكون أحد المدققين ليس من الأربعة الكبرى فإنها وسيلة لتخفيف الإرباك في سوق التدقيق عندما يفشل المكتب الذي هو من الأربعة الكبرى (EC,2010:16)، ويرى (Lesage et al.) أن موضوع التدقيق المشترك عندما تم طرحه في هذه الورقة لاعتقاد المفوضية أنه ربما يكون الطريقة لزيادة جودة التدقيق بعد الفضيحة المحاسبية، ولتسكين تركيز سوق التدقيق من خلال توسيع عرض التدقيق، مع ذلك فإنهم يرون أن التدقيق المشترك أيضاً يواجه مقاومة قوية تتضمن بصورة رئيسة النقاش حول التكاليف الإضافية التي لا يمكن تحملها (Lesage et al.,2011:1).

5- أصدرت لجنة الإبلاغ المالي (FRC) Financial Reporting Council في المملكة المتحدة تقريراً بعنوان (Response to Green Paper) في أثر صدور الورقة الخضراء

وفي فقرة "نحن لا نؤيد" (We do not support) أوضحت فيما يخص التدقيق الاجباري أن هناك خطر أن بعض الأمور تفشل في وضع عنوان فعّال لها، حيث ينظر أنها تقع بين المكتبين، وإدارة العميل قد تنشغل بالموازنة بين المكتبين خصوصاً عندما تصل إلى إصدار أحكام معقدة وصعبة (FRC,2010:4).

6- في التقرير الذي نشره معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا (ICAS) نجد أن من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن هناك دعم تجريبي محدود لمؤيدي التدقيق المشترك الذين يناقشون وبشكل متكرر أن التدقيق المشترك يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق، وهناك دعم تجريبي محدود لمعارضى التدقيق المشترك الذين يناقشون وبشكل متكرر أن التدقيق المشترك يؤدي إلى تكاليف إضافية، كما توصل التقرير إلى أن التدقيق المشترك يجب أن ينظر إليه على أنه آلية يتضمنها سياق مؤسسي أوسع ولا تؤخذ بنظر الاعتبار بمعزل عن العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في سوق التدقيق، فضلاً عن أن التدقيق المشترك ممكن أن يحسّن وبشكل فعلي المنافسة في سوق التدقيق بالسماح لمكاتب التدقيق الأصغر بالحفاظ على حصص سوقية أكبر، مع ذلك فإن تأثير هذا التركيز السوقي الأقل في جودة التدقيق لم يتم إظهارها بشكل واضح (Ratzinger-Sakel et al.,2012:5)، كما شخّص التقرير نقصاً في الأدبيات الموجودة في موضوع التدقيق المشترك والمتمثل بكل من: ندرة البحوث، استخدام البدائل لقياس جودة التدقيق وتكاليف التدقيق، ومحدودية الدراسات عبر البلدان (Ratzinger-Sakel et al.,2012:1).

7- في دراسة قام بها باحثون من فنلندا على عدد من الشركات السويدية التي تطبق التدقيق المشترك اختياريّاً لاختبار فيما إذا كان التعيين الاختياري لاثنين من مكاتب التدقيق لإجراء التدقيق المشترك يرتبط بجودة التدقيق، أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الشركات لديها: درجة عالية من التحفظ في العوائد، مستحقات غير طبيعية أقل، تصنيف دائنية أفضل، ومخاطر ملحوظة لتصبح مفلسة خلال السنة القادمة مقارنة بالشركات الأخرى، كما أظهرت النتائج أن اختيار التدقيق المشترك مرتبط بزيادة ملحوظة وكبيرة في الأجر المدفوعة من شركة العميل، وقد دعمت هذه الدراسة وجهة نظر أن التدقيق الاختياري مرتبط وبشكل إيجابي مع جودة التدقيق (Zerni et al.,2012:1).

8- في دراسة عن الوضع في الدانمارك - بعد التخلي عن التدقيق المشترك الإجمالي في سنة 2005 - اعتبر (Lesage et al.) أن هذا التغيير في التنظيم يوفر مجالاً طبيعياً وفريداً لدراسة التدقيق المشترك وتم اختيار الفترة الممتدة من 2005 -

2009 لاختبار تأثير التدقيق المشترك على كل من تكاليف التدقيق معبراً عنها بأجور التدقيق أو إجمالي الأجور، وجودة التدقيق معبراً عنها بالمستحقات الاستثنائية، وأظهرت نتائج البحث: عدم أهمية الربط بين إجمالي الأجور والتدقيق المشترك، وبين المستحقات الاستثنائية والتدقيق المشترك، وأن هناك علاقة مهمة بين أجور التدقيق والتدقيق المشترك، كما أجرى الباحثون دراسة إضافية على نموذج فرنسي-ألماني، حيث تمتاز فرنسا بتاريخ طويل في التدقيق المشترك، بينما ألمانيا استخدمت نظام التدقيق الفردي، وهذا التحليل الإضافي يطابق تحليل النتيجة الأساسي (Lesage et al., 2011:1).

9- ويرى (Christodoulou) أن التدقيق المشترك سوف يؤدي إلى زيادة احتمال الاحتيال واستند في ذلك على ما ذكره أحد الشركاء الأقدمين في الأربعة الكبرى والذي ذكر أن " تطبيق التدقيق المشترك في المملكة المتحدة ممكن أن يؤدي إلى زيادة فرصة حدوث الاحتيال ولن يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق، حيث أن المحتال يمكن أن يتعمد رؤية مزايا في وجود مجموعتين من المدققين، ويجب أن نستحضر في أذهاننا أن أكبر احتيال حصل في المملكة المتحدة في بنك (BCCI)² حيث كان لدى البنك تدقيق مشترك " (Christodoulou, 2010:1).

10- ويشير (محمود) إلى أنه ليس من الضروري أن يتم إجراء التدقيق المشترك في كل الشركات، بل أن هنالك معايير يستند إليها قرار لجان التدقيق تتمثل بالآتي: متطلبات القوانين المنظمة لعملية التدقيق، حجم الشركة وتعدد عملياتها، متطلبات بورصة الأوراق المالية، الفروع والقوائم المالية الموحدة، درجة ثقة المساهمين وأصحاب الشركات في معدّي القوائم المالية، ومدى تواجد شركات متعددة الجنسية (محمود، 2016: 151-152).

11- فيما يخص تقرير التدقيق فقد توصل (عبد القوي) من خلال دراسته التحليلية لتقارير التدقيق للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وكذا تحليل آراء المدققين والمستخدمين حول مدى أهمية تطبيق مدخل التدقيق المشترك في تحسين عملية التدقيق وتعزيز قيمة تقرير التدقيق إلى أن التدقيق المشترك يؤدي إلى زيادة تحفظ المدققين وإصدار تقارير تدقيق متحفظة أكثر مقارنة بالتدقيق الفردي واعتبره مؤشراً على دور التدقيق المشترك في تحسين عملية التدقيق من خلال استقلال المدققين، وهذا يؤدي من وجهة نظره إلى زيادة ثقة المستخدمين في تقارير التدقيق وبالتالي الثقة في مهنة التدقيق (عبد القوي، 2017: 144-147).

² اسم البنك (Bank of Credit and Commerce International)

من وجهات النظر أعلاه يمكن أن نستنتج أن نجاح التدقيق المشترك في قطاع أعمال معين أو في بلد معين لا يعني بالضرورة إمكانية تطبيقه وبنجاح في كل قطاعات الأعمال أو في كل البلدان، أي أن فكرة تعميم التجربة غير وارده حيث لم نجد إلى وقتنا الحالي نموذجاً مثالياً يمكن تطبيقه بشكل عام، عليه كان لابد - وبعد ثلاث سنوات من تطبيقه في قطاع المصارف الخاصة في العراق- من وقفة متأنية لتقويم هذه الممارسة من خلال استكشاف الصعوبات التي رافقت تطبيقه والتعرف على المزايا والفوائد التي تحققت من تطبيقه واستطلاع آراء كل من إدارات المصارف ومراقبي الحسابات للوقوف على نتائج هذا التطبيق وهذا ما سيتم بحثه ومناقشته في الدراسة الاستطلاعية.

المبحث الثاني: الدراسة الاستطلاعية

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية من خلال استبانة تم تصميمها - من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري من البحث- للتعرف على آراء عينة البحث، وتتكون الاستبانة من ثلاثة محاور لاختبار فرضيات البحث، وتم اتباع الخطوات الآتية:

أولاً: صدق الاستبانة

تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والاحصاء بلغ عددهم (4)، وبالاستفادة من آرائهم تم تعديل بعض فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من الصدق الظاهري ومما يزيد من درجة مصداقيتها، والجدول رقم (1) أدناه يوضح أسماء المحكمين.

جدول رقم (1)

أسماء الأساتذة المحكمين للاستبانة

الاسم	اللقب العلمي	جهة العمل
د. طه حسين علي	أستاذ	قسم الاحصاء/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين/أربيل.
د. مناضل عبد الجبار السالم	أستاذ مساعد	جامعة جيهان / السليمانية.
د. غازي عثمان محمود	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين/أربيل.
د. خالد ياسين القيسي	خبير ومحاسب قانوني	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية.

ثانياً - ثبات الاستبانة

بعد توزيع الاستبانة على عينة البحث واستعادتها تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbachs Alpha) الذي بلغ (0.613)، (0.622)، (0.629) للمحاور الأول والثاني والثالث على التوالي وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا (0.600) فأكثر وهذا يعني أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة مقبول.

ثالثاً- عرض وتحليل آراء عينة البحث واختبار الفرضيات

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات المستجيبين في الاستبانة وباستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار فرضيات البحث وترتيب الفقرات ، كما تم استخدام (One Sample T-test)، وقد تحددت إجابات عينة البحث على أساس تدرج ليكرت الخماسي وكالاتي (أتفق تماماً- أتفق - محايد - لا أتفق- لا أتفق أبداً)، وبموجب هذا التدرج يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أكبر من (3) ، ويتم رفضها إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أقل من (3)، وجاءت النتائج كالاتي:

المحور الأول : وخصص لاختبار الفرضية الأولى للبحث ومفادها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق وبين الأعباء الإضافية التي تحملتها إدارات هذه المصارف والتي استجرت بعد التطبيق "، وكما في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المحور الأول

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
1	0.78999	4.22	عدم وجود قوانين أو أنظمة أو تعليمات واضحة وكافية من البنك المركزي العراقي تنظم عملية التدقيق المشترك في المصارف.	1
7	0.97750	3.94	تحديد مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات المناسبة بحسب معايير معينة أهمها المعرفة والدراية بتخصص العميل ومجال عمله.	2

2	0.92582	4.20	غالباً ما يكون من الصعب توزيع أعمال التدقيق ومن ثم توزيع الأجور بين المكتبين عندما يكون أحد المكتبين أكثر دراية ومعرفة بتخصص العميل ومجال عمله.	3
6	1.05926	3.98	نادراً ما يكون بالإمكان إيجاد توازن في توزيع أعمال التدقيق بحيث لا يؤدي إلى تكليف أحد المكتبين بحصة أكبر من حصة المكتب الآخر مما يمنحه الحق في فرض سيطرته في إنجاز الأعمال وإعداد تقرير التدقيق المشترك.	4
4	0.84853	4.12	تحمل المصرف تكاليفاً إضافية تتمثل في زيادة أجور التدقيق في حالة عدم رضا أحد المكتبين أو كلاهما على الحصول على جزء من الأجر الذي كان سيتم دفعه في حالة التدقيق الفردي.	5
3	0.88893	4.16	حدوث تكرار في بعض المهام مما يؤدي إلى تكرار طلب المعلومات، الملفات، أو أدلة الإثبات من مكتب التدقيق الآخر، وبالتالي يتحمل المصرف أعمالاً إضافية.	6
5	0.92229	4.08	غالباً ما يطالب أحد مكنتي التدقيق –الأقدم والأكثر كفاءة- بأجور إضافية من العميل لتغطية مخاطر المكتب الآخر، وذلك بسبب المسؤولية التضامنية الناتجة عن التدقيق المشترك.	7
8	1.13497	3.76	أحياناً ينسحب أحد المكتبين أثناء أعمال التدقيق مما يتطلب اتخاذ قرار إما بقيام المكتب الآخر بإكمال ما تبقى من أعمال المكتب المنسحب، أو الحاجة إلى التعاقد مع مكتب آخر لإنجاز ما تبقى من هذه الأعمال.	8
	0.94	4.05	الإجمالي	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور (4.05) وهو أكبر من (3)، وبانحراف معياري (0.94) مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث على أن المصارف التي طبقت التدقيق المشترك قد تحملت أعباءً إضافية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما في الجدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3)

اختبار One-Sample Test للمحور الأول

Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T

30.60000	.000	49	65.059
----------	------	----	--------

يبين الجدول رقم (3) قيمة t المحسوبة حيث بلغت (65.059) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0137) عند درجة حرية (49) وعند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغ مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى.

المحور الثاني : وخصص لاختبار الفرضية الثانية للبحث ومفادها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق وبين الصعوبات التي يواجهها مراقبو الحسابات والتي استجبت بعد التطبيق"، ويبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل.

جدول رقم (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المحور الثاني

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
1	0.74533	4.34	عدم وجود قوانين أو أنظمة أو تعليمات واضحة وكافية من مجلس تنظيم المهنة تنظم عملية التدقيق المشترك.	1
2	0.83910	4.30	الرغبة في التعاقد مع المصرف، مع عدم الاتفاق أو الرغبة في العمل مع مكتب التدقيق الآخر الذي تم اختياره بسبب المنافسة بينهما.	2
2	0.83910	4.30	الرغبة في التعاقد مع المصرف، مع الشعور بعدم الانسجام في السمعة والخبرة مع مكتب التدقيق الآخر الذي يرغب المصرف في التعاقد معه.	3
1	0.74533	4.34	عندما يكون توزيع أعمال التدقيق متوازناً ومقبولاً من كلا المكتبين إلا أن المكتب الآخر بما لديه من سمعة وخبرة أكثر في مجال التدقيق يحاول فرض رأيه فيما يخص تقرير التدقيق المشترك.	4
3	0.91003	4.22	اكتشاف أحد المكتبين أثناء فترة العقد أن مستوى الكفاءة المهنية للمكتب الآخر أقل من مستوى كفاءته المهنية - لما لديه من خبرة ودراية ومعرفة بتخصص العميل ومجال عمله - مما قد يؤدي إلى إضعاف	5

			أعمال التدقيق، والتي تنعكس فيما بعد على تقرير التدقيق المشترك.	
4	0.84853	4.12	أحياناً تظهر الحاجة إلى طرف ثالث للوصول إلى رأي فني محايد في حالة اختلاف وجهات النظر بين المكتبين بسبب تعدد البدائل المحاسبية لموضوع أو مشكلة معينة أثناء انجاز أعمال التدقيق.	6
2	0.83910	4.30	صعوبة التوصل إلى تقارب في وجهات النظر مع المكتب الآخر فيما يخص تقرير التدقيق المبدئين، لغرض إعداد تقرير التدقيق المشترك.	7
3	0.91003	4.22	الشك في استقلالية المكتب الآخر، لاسيما إذا كان لديه تعاملات سابقة مع العميل نفسه.	8
5	0.89534	3.88	انسحاب المكتب الآخر أثناء تنفيذ أعمال التدقيق، والاضطرار إلى إكمال ما تبقى من أعمال المكتب المنسحب، أو التعامل من جديد مع المكتب الآخر الذي يتعاقد معه العميل لإنجاز ما تبقى من هذه الأعمال.	9
	0.83	4.22	الإجمالي	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور (4.22) وهو أكبر من (3)، وبانحراف معياري (0.83) مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث على أن مراقبي الحسابات يواجهون صعوبات عند تطبيق التدقيق المشترك، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما في الجدول رقم (5) أدناه.

جدول رقم (5)

اختبار One-Sample Test للمحور الثاني

Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T
34.14000	.000	49	66.588

يبين الجدول رقم (5) قيمة t المحسوبة حيث بلغت (66.588) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0137) عند درجة حرية (49) و عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية.

المحور الثالث : وخصص لاختبار الفرضية الثالثة للبحث ومفادها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات التدقيق المشترك في المصارف العراقية الخاصة في إقليم كوردستان/العراق وتحسين أداء التدقيق الخارجي في هذه المصارف"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من نتائج تحليل المحور الثالث، ويبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل.

جدول رقم (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات المحور الثالث

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
2	0.75295	4.38	اختيار مكاتب من مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات واشتراكهما في أعمال التدقيق سيؤدي إلى الحصول على خبرات متنوعة وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي.	1
5	0.87037	4.24	معرفة ودراية أحد المكاتب - على الأقل - بطبيعة نشاط العمل سيسهل من إجراءات التدقيق ويساهم في تعزيز عملية التدقيق ككل وينعكس في النهاية على تقرير التدقيق المشترك بشكل إيجابي.	2
1	0.70247	4.42	زيادة استقلالية مراقبي الحسابات نتيجة توزيع العمل بين مكاتب وصعوبة ممارسة الضغوط من العمل على كلا المكاتب في آن واحد وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي.	3
3	0.86307	4.30	نتيجة توزيع أعمال التدقيق فإن أداء هذه الأعمال سيتم بكفاءة أكثر بسبب قيام كل مراقب حسابات بالتركيز على أعمال محددة وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي.	4
8	0.94761	4.00	يتم إنجاز أعمال التدقيق بمدة زمنية أقل مما يعود بالفائدة على العميل ويسمح لمكاتب التدقيق بالتعاقد مع عملاء آخرين.	5
4	0.58261	4.26	يحاول مراقب الحسابات أن يثبت كفاءته المهنية مقارنة بمراقب الحسابات من المكتب الآخر - لإدامة العلاقة مع العميل - وذلك من خلال إلتزامه بمعايير التدقيق المقبولة عموماً (العامة، العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير).	6

4	0.58261	4.26	يحاول مراقب الحسابات أن يثبت كفاءته المهنية مقارنة بمراقب الحسابات من المكتب الآخر - لإدامة العلاقة مع العميل - وذلك من خلال التزامه بقواعد السلوك المهني.	7
5	0.87037	4.24	يحرص كل مراقب حسابات على جودة التقارير المالية وخلوها من الغش والأخطاء الجوهرية وذلك بغرض كسب ثقة مستخدمي التقارير المالية في هذه التقارير وفي المهنة.	8
9	0.90914	3.90	إطلاع كل مراقب حسابات على عمل المراقب الآخر سيؤدي إلى تحقق كل مراقب من مدى بذل المراقب الآخر للعناية المهنية الواجبة.	9
6	0.78246	4.20	يحاول كل مراقب حسابات تقديم المساعدة إلى مراقب الحسابات من المكتب الآخر أثناء القيام بأعمال التدقيق وذلك حفاظاً على المسؤولية التضامنية بين المكتبين.	10
10	0.96235	3.82	بسبب المسؤولية التضامنية بين المكتبين فإن كل مكتب يطلع على ما أنجزه المكتب الآخر، وهذا بدوره يمثل مراجعة النظير (Peer Review).	11
7	0.46567	4.16	إذا قرر العميل تغيير أحد مكاتب التدقيق في السنة المالية القادمة فما يزال هناك المكتب الآخر والذي لديه المعرفة والدراية الكافية بتخصص العميل ومجال عمله.	12
	0.83	4.18	الإجمالي	

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، كما نلاحظ أن الوسط الحسابي للمحور (4.18) وهو أكبر من (3)، وبانحراف معياري (0.83) مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث وبشكل كبير على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التدقيق المشترك في المصارف وتحسين أداء التدقيق الخارجي في هذه المصارف، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة t وكما في الجدول رقم (5) أدناه.

جدول رقم (5)

اختبار One-Sample Test للمحور الثالث

Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T
48.20000	.000	49	98.055

يبين الجدول رقم (5) قيمة t المحسوبة حيث بلغت (98.055) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (2.0137) عند درجة حرية (49) و عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وقد بلغ مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي الى قبول الفرضية الثالثة. المحور الرابع: وخصص لاختبار الفرضية الرابعة للبحث ومفادها " تفضل إدارات المصارف ومراقبو الحسابات التدقيق المشترك على التدقيق الفردي"، وكما في الجدول رقم (7) أدناه.

جدول رقم (7)
النسب المئوية لفقرات المحور الرابع

النسبة المئوية %	العدد	الفقرات	ت
24	12	تأييد التدقيق المشترك كما هو عليه حالياً.	1
68	34	تأييد التدقيق المشترك مع إجراء تعديلات عليه.	2
8	4	تأييد التدقيق الفردي.	3
100	50	الإجمالي	

نلاحظ من الجدول أعلاه النتائج الآتية:

1- إن (8%) من عينة البحث تفضل التدقيق الفردي على التدقيق المشترك وهي نسبة ضئيلة جداً.

2- تليها نسبة (24%) تؤيد التدقيق المشترك كما هو عليه حالياً، لما تحقق من فوائد لكل من المصارف ومراقبي الحسابات خلال فترة السنوات الثلاث التي تم تطبيق التدقيق المشترك فيها.

3- أخيراً نسبة (68%) وهي النسبة الأكبر التي تؤيد التدقيق المشترك مع إجراء بعض التعديلات، والتي من شأنها أن تساعد إدارات المصارف ومراقبي الحسابات في تطبيق التدقيق المشترك بصورة أكثر سهولة إلى جانب تحسين أداء التدقيق الخارجي.

وإذا ما استثنينا مؤيدي التدقيق الفردي والذين يمثلون (8%) من عينة البحث فإن ما نسبته (92%) تمثل عينة البحث ممن يؤيدون التدقيق المشترك كما هو عليه الآن أو مع إجراء التعديلات، ومن هذه النتيجة يمكن اثبات الفرضية الرابعة للبحث.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات: تتمثل أهم نتائج البحث في الآتي:

- 1- يتميز العمل المصرفي بتنوع المخاطر المرتبطة به فضلاً عن الزخم الكبير للمعاملات وتنوعها وامتدادها إلى مصارف أخرى سواءً في البلد أو خارجه، وهذا بدوره يلقي على كاهل المدقق الخارجي للحسابات مسؤوليات كبيرة أمام أصحاب المصالح، ويتطلب قدرًا عاليًا من الخبرة الكفاءة والعناية المهنية، والتي قد لا يستطيع التدقيق الفردي الإيفاء بها.
- 2- معظم الكتابات في موضوع التدقيق المشترك كانت بشكل أبحاث ودراسات، حيث لم نجد- على حد علمنا- من تناول الموضوع في الكتب المحاسبية إلاّ ما ندر، وفيما يخص العراق فإن موضوع التدقيق المشترك يعد من المواضيع الحديثة التطبيق وهناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث والدراسات، فضلاً عن أن الموضوع لا يتم تدريسه ضمن مواضيع مقرر التدقيق والرقابة في الجامعات، على الرغم من حاجة الخريجين إلى التعرف على تفاصيله قبل الخروج إلى سوق العمل.
- 3- نتيجة تطبيق التدقيق المشترك فإن إدارات المصارف عينة البحث قد تحملت أعباءً إضافية، وتتمثل أبرز هذه الأعباء الإضافية بالآتي:
 - أ- عدم وجود قوانين أو أنظمة أو تعليمات واضحة وكافية من البنك المركزي العراقي تنظّم عملية التدقيق المشترك في المصارف.
 - ب- صعوبة توزيع أعمال التدقيق ومن ثم توزيع الأجر بين المكتبين عندما يكون أحد المكتبين أكثر دراية ومعرفة بتخصص العميل ومجال عمله.
 - ت- حدوث تكرار في بعض المهام مما يؤدي إلى تكرار طلب المعلومات، الملفات، أو أدلة الاثبات من مكتب التدقيق الآخر.
- 4- ترتب على تطبيق التدقيق المشترك بعض الصعوبات التي واجهها مراقبو الحسابات، وتتمثل أبرز هذه الصعوبات بالآتي:
 - أ- عدم وجود قوانين أو أنظمة أو تعليمات واضحة وكافية من مجلس تنظيم المهنة تنظّم عملية التدقيق المشترك.

ب- محاولة المكتب الآخر بما لديه من سمعة وخبرة أكثر في مجال التدقيق فرض رأيه فيما يخص تقرير التدقيق المشترك على الرغم من أن توزيع أعمال التدقيق متوازن ومقبول من كلا المكتبين.

ت- الرغبة في التعاقد مع المصرف، مع عدم الاتفاق أو الرغبة في العمل مع مكتب التدقيق الآخر الذي تم اختياره سواءً بسبب المنافسة أو الشعور بعدم الانسجام في السمعة والخبرة مع مكتب التدقيق الآخر الذي يرغب المصرف في التعاقد معه.

ث- صعوبة التوصل إلى تقارب في وجهات النظر مع المكتب الآخر فيما يخص تقرير التدقيق المبدئيين، لغرض إعداد تقرير التدقيق المشترك.

5- ويمكن تشخيص أهم مجالات تحسين أداء التدقيق بالآتي: زيادة استقلالية مراقبي الحسابات نتيجة توزيع العمل بين مكتبين وصعوبة ممارسة الضغوط من العميل على كلا المكتبين في آن واحد، اختيار مكتبين من مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات واشتراكهما في أعمال التدقيق سيؤدي إلى الحصول على خبرات متنوعة ، نتيجة توزيع أعمال التدقيق فإن أداء هذه الأعمال سيتم بكفاءة أكثر بسبب قيام كل مراقب حسابات بالتركيز على أعمال محدّدة.

6- تفضل أغلبية عينة البحث التدقيق المشترك على التدقيق الفردي، مع الرغبة في إجراء بعض التعديلات على الأسلوب المتبع حالياً في التدقيق المشترك.

ثانياً: التوصيات: بعد التوصل إلى النتائج المذكورة آنفاً نوصي بالآتي:

1- حيث أن التدقيق الفردي للمصارف العراقية الخاصة ولسنوات طويلة لم يتمكن من مواجهة الكثير من المشاكل والاختناقات التي تمر بها هذه المصارف أو الحد منها، فإن التدقيق المشترك يعد البديل المناسب وكما أسفرت عنها تجارب البلدان في المنطقة كالمملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الكويت، وغيرها.

2- الحاجة إلى نشر المعرفة بموضوع التدقيق المشترك وذلك من خلال الآتي:

أ- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات عن الموضوع وما يتعلق بتطبيقه في البيئة العراقية.

ب- قيام كل من نقابة المحاسبين والمدققين وأقسام المحاسبة في الجامعات في إقليم كوردستان/العراق بإقامة الحلقات النقاشية والندوات التي يشارك فيها كل من الباحثين والمعنيين بالموضوع في البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية الخاصة لإثراء الموضوع بالأفكار والمقترحات وبما يساهم في الاستفادة من هذا النوع من أنواع التدقيق.

ت- تدريس موضوع التدقيق المشترك ضمن مقرر التدقيق والرقابة في أقسام المحاسبة في الجامعات في إقليم كوردستان/العراق.

3- للتخفيف من الأعباء الإضافية التي تحملتها إدارات المصارف عينة البحث نتيجة تطبيق التدقيق المشترك، نرى الآتي:

أ- قيام البنك المركزي بإصدار القوانين أو التعليمات اللازمة لتسهيل عملية تطبيق التدقيق المشترك في المصارف الخاصة.
ب- أن يكون مكتباً مراقبة وتدقيق الحسابات في التدقيق المشترك بمستوى متقارب من الكفاءة والخبرة.

ت- أن يتم إعداد نموذج اتفاقية للعمل المشترك يتم فيها تقسيم أعمال التدقيق بين المكتبين بشكل واضح ووفق جدول لتوزيع الأعمال بين المكتبين، وتحديد برنامج التدقيق والزمن اللازم لإنجاز المهام.

4- لتخطي الصعوبات التي واجهها مراقبو الحسابات عينة البحث نتيجة تطبيق التدقيق المشترك، نرى الآتي:
أ- قيام مجلس تنظيم المهنة بإصدار تعليمات واضحة وكافية تنظم عملية التدقيق المشترك، فضلاً عن تحديث قواعد السلوك المهني لتشمل حالة التدقيق المشترك.

ب- أن تكون هناك خطة واضحة للاجتماعات الدورية بين المكتبين لتداول المواقف والوقوف على نسبة انجاز الأعمال لكل مكتب.

5- من التعديلات التي يمكن إجراؤها على التدقيق المشترك في البيئة العراقية الآتي:
أ- أن لا تزيد فترة تدوير مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات عن 3 سنوات، وليست 5 سنوات كما تنص تعليمات البنك المركزي حالياً فيما يخص التدقيق الفردي، لفسح المجال أمام عدد أكبر من مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات للمشاركة في التدقيق المشترك والاستفادة من المزايا المتحققة عنه.

ب- أن يكون أحد مكاتب مراقبة وتدقيق الحسابات من المكاتب المحلية والمكتب الآخر من المكاتب الدولية الموجودة في الإقليم، وذلك ضمن اتفاقية واضحة ومكتوبة وبرنامج عمل وجدول أعمال يتفق عليه الطرفان، ودون هيمنة أي من المكتبين على أعمال التدقيق.

ت- أن يتم إشراك مراقبي الحسابات في إقليم كوردستان/العراق من الصنف (2) في تدقيق المصارف، وهذا بدوره سيعمل على توسيع عرض التدقيق وزيادة المنافسة في سوق التدقيق ويشجع المكاتب من هذا الصنف على النمو وتوسيع كوادرها وتحسين جودة العمل من خلال الاستفادة من خبرات مراقبي الحسابات من الصنف (1) فضلاً عن تقليل التركيز على مكاتب الصنف (1).
ث- وجود جهة مستقلة في كل مصرف للإشراف على أعمال التدقيق المشترك، ويمكن تفعيل دور لجنة التدقيق (لجنة مراجعة الحسابات) المنصوص عليها في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 لتقوم بهذه المهمة مع تحديد واضح لصلاحياتها ومسؤولياتها حتى لا يحدث أي تدخل غير مقبول مهنيًا في عمل مراقبي الحسابات وبما يطور عملية التدقيق المشترك وبالتالي يؤدي إلى تحسين أداء التدقيق الخارجي وينعكس في النهاية على أداء المصارف.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية

- 1- الجبر، يحيى بن علي و السعدون، ناصر بن محمد، (2014)، "أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي"، دورية الإدارة العامة، المجلد (54)، العدد (2)، المملكة العربية السعودية.
- 2- عبد القوي، أبو بكر شداد، (2017)، "أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي- دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
- 3- محمود، حسن شلقامي، (2016)، "منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير في ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة-دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الأول يونيو، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

- 1- Christodoulou, M., (2010), "[Joint audits will increase fraud: Big Four partner](http://www.accountancyage.com/aa/news/1809014/joint-audits-increase-fraud-big-four-partner)", www.accountancyage.com/aa/news/1809014/joint-audits-increase-fraud-big-four-partner.
- 2- European Commission (EC), (2010), "Audit Policy: Lessons from the Crisis", Brussels.

- 3- Financial Reporting Council (FRC), (2010), Response to Green Paper "Audit Policy: Lessons from the Crisis", London.
- 4- Herbinet, D., (2014), "A Guide to Joint Audit- For a more effective audit market", www.mazars.com/Home/Services/Audit-Assurance-Reporting/Forward-Thinking/Policy-Watchdesk/A-Guide-to-Joint-Audit
- 5- ICPAS, "Joint Audit", Audit Guidance Statement No.10, July, 2015.
- 6- Lesage, C.,Ratzinger-Sakel, N., Kettunen, J., (2011), " Is Joint Audit Bad or Good? Efficiency Perspective Evidence from Three European Countries", https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1982732.
- 7- Porter,B.,Simon,J.,Hatherly,D.,(2014), Principles of External Auditing, 4th ed., John Wiley& Sons, Ltd. U.K.
- 8- Ratzinger-Sakel, N., Audousset-Coulier, S., Kettunen, J., Lesage, C.,(2012), " What Do You Know About Joint Audit", The Institute of Chartered Accountants of Scotland.
- 9- Zerni, M., Haapamaki, E., Jarvinen, T., Niemi, L., (2012), "Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audit", European Accounting Review, Vol. 21, No. 4.

ثالثاً: الروابط الالكترونية:

- 1- https://en.wikipedia.org/wiki/Joint_audit.
- 2- <http://www.expertsmind.com/questions/advantages-and-disadvantages-of-joint-audits-30130438.aspx>.

پوخته

ووردبىنى هاوبهش په كىكه له نامرازه كانى ووردبىنى دهره كى، وه چه ندان نه زموونى ولاتان هه يه له م بواره دا، وه به كارده هينرئت به شيويه كى زوره ملئ و ناره زوومه ندانه. وه نه وهى تىبىنى كراوه به زورى جئ به جئ ده كرى له سهر دامه زراوه دارابيه كان به شيويه كى گشتى وه بانكه كان به شيويه كى تايبهت، وه به وه جياده كرئته وه كه دوو نوسينگه له نوسينگه كانى ووردبىنى هه لده ستن به به نه نجام گه ياندنى كارى ووردبىنى و پيشكهش كردنى راپورتى ووردبىنى هاوبهش، كه به شيويه كى به رپرسيارئتى هاوبهش وتضامنى له نيوانياندا هه يه، وه نه مهش به ده ورى خوئ ده بئته هوئ چاك كردنى كارى ووردبىنى دهره كى، وه ده بئته هوئ تپه راندنى نه و كيشانه ي كه له ووردبىنى تاكه كه سيدا هه بوو.

لايه نى تيورى له م توئزئنه وه يه بابه تى ووردبىنى هاوبهش، له خو ده گرى له روى پئناسه ي ووردبىنى هاوبهش، وه هه روه ها خستنه روى نه زموونى هه نديك وولات له جئبه جئ كردنى، وه خستنه روى نه و بوچوونانه ي كه پالپشتى وه دژايه تى ده كه ن، سه ره رايى ناشكرا كردنى نه زموونى جئبه جئ كردنى له بانكه تايبه ته كانى عراق له هه ريمى كوردستان. وه نه مهش به تاقيكردنه وه ي گرمانه كانى توئزئنه وه كه له ريگه ي پرسيارنامه وه كه ناماده كراوه بوئه و لايه نانه ي كه په يوه نديان هه يه به م نه زموونه وه وه هه روه ها به ره رايه تى بانكه كان و چاوديرانى ژميريارى. وه توئزئنه وه كه گه شتووه به وه ي كه به راورد به ووردبىنى تاكه كه سى، ووردبىنى هاوبهش ده بئته هوئ نه وه ي كه به ريوبه رايه تى بانكه كان هه نديك قورسايبان بكه ويته نه ستو، وه هه روه ها هه نديك ناسته نكى دروست ده كات له به رده م چاوديرانى ژميريارى، به لام له به رامبه ردا ووردبىنى هاوبهش ده بئته هوئ چاك كردنى كارى ووردبىنى دهره كى له چه ندين بواردا.

كليلى ووشه كان : ووردبىنى هاوبهش، ووردبىنى دوو جاره كى، ووردبىنى دوانى، راپورتى ووردبىنى هاوبهش.

Joint Audit Between Application Difficulties and Improving Audit Performance

(An empirical study of the views of bank administrations and the external auditors in the Kurdistan Region/Iraq)

Basima Falih Al-nuimi

Department of Administration & Accounting, Faculty of Humanities and Social Sciences, Koya University

basima.falih@koyauniversity.org

Keywords: Joint Audit, Double Audit, Dual Audit, Individual audit, Joint Audit Report.

Abstract

Joint auditing is one of the methods of external auditing, and there have been many countries' experiences in this area and varied between the use of compulsory or optional. It is noticeable that it is often applied to financial Organizations in general and banks in particular. It is characterized by the participation of two audit offices in the completion of the audit work and come up with a joint audit report and a joint responsibility between the two offices. This would improve the performance of external audit and avoid many of the problems that accompanied the individual audit.

The theoretical aspect of the research dealt with the subject of joint audit in terms of the definition of joint audit, reviewing the experiences of some countries in its application. And presented Pro and opposing views. As well as exploring the experience of its application in the Iraqi private banks in the Kurdistan region/Iraq by testing the hypotheses of the research through a questionnaire was designed for those concerned with this experience, which are both the departments of banks and auditors. The research concluded that compared to individual audits, the joint audit resulted in some additional burdens on the part of the banking departments, and the auditors faced some difficulties.